

## تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم الثانوى الفنى والقطاع

### الخاص على ضوء احتياجات سوق العمل

بحث مستخلص ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية  
تخصص " سياسات التعليم وادارته "  
إعداد

الباحث / محمد عبدالغنى مصطفى سليم

د/ عبد الستار محروس عبد الستار

د/ سميحة علي مخلوف

مدرس الإدارة التربوية وسياسات التعليم

أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد

بكلية التربية – جامعة الفيوم

بكلية التربية – جامعة الفيوم

### مستخلص البحث

هدفت البحث إلى: التعرف على الأسس الفكرية للشراكة مع المؤسسات التعليمية، تعرف احتياجات سوق العمل من الشراكة بين مؤسسات التعليم الثانوى الفنى والقطاع الخاص، رصد واقع الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية والقطاع الخاص فى مصر على ضوء احتياجات سوق العمل ، وضع آليات مقترحة لتفعيل الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والقطاع الخاص فى مصر على ضوء احتياجات سوق العمل.

اعتمد البحث فى إجراءاته على المنهج الوصفي الذي يعبر عن مجموعة من الإجراءات التى تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادًا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها من أجل الوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة (بشير صالح الرشيدى، ٢٠٠٢، ٥٩)، وقام الباحث بتصميم استبانة لقياس آراء عينة البحث، وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (١٨٥) فرد من إجمالي (٣٠٠) فرد يمثلون إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج، والقطاع الخاص بمحافظة أسيوط، المنيا، الشرقية، دمياط.

وقد توصل البحث إلى بعض النتائج، من أهمها:

- ١- وجود العديد من المعوقات التى تحول دون تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص فى مصر.
- ٢- التوصل إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص فى مصر على ضوء احتياجات سوق العمل.

## Activating partnership between technical secondary education institutions and private sector in light of labor market needs

### Abstract Research:

The aim of the current research is to Identify the intellectual foundations of the partnership with educational institutions, know Labor market needs with partnership between Technical Secondary School Administration and Private Sector , Monitor the reality field partnership between Technical Secondary School Administration and Private Sector in Egypt In light of Labor market needs, and develop proposed mechanisms to activate partnership between Technical Secondary School Administration and Private Sector in Egypt In light of Labor market needs.

The research adopted a descriptive method that identifies The descriptive method that expresses a set of procedures that are integrated to describe the phenomenon or topic depending on the collected facts and data classification, processing and analysis an analysis of the adequate and careful to draw out their significance for access to the results and circulars about the phenomenon or topic under research, the researcher designed a questionnaire to measure the opinions of the research sample about the variable it, and choose a random sample of (185) persons about (300) persons representing Technical Secondary School Administration of Dual Education and Training and Private Sector governorates of Assiut, Minya, Sharqiya, Damietta.

The research reached some results, including:

1. The existence of numerous obstacles Activating Partnership between Technical Secondary School Administration of Dual Education and Training and Private Sector in Egypt In light of Labor market needs.
2. Arriving at a set of proposed mechanisms for Activating Partnership between Technical Secondary School Administration of Dual Education and Training and Private Sector in Egypt In light of Labor market needs.

المقدمة :

التعليم الثانوى الفنى ثروة قومية إذا تم استغلاله بالشكل الأمثل ليصبح قاطرة للتنمية البشرية فى مصر؛ إذ إن الهدف الرئيس للتعليم الفنى إعداد الطالب بصورة جيدة ليكون صاحب مهنة أو حرفة نادرة فى سوق العمل الداخلى والخارجى، ليمكك القدرة على منافسة نظيره فى الدول الأخرى التى تصدر العمالة إلى الأسواق العربية والأجنبية، ويتم ذلك من خلال إدخال علوم حديثة وتقنيات عالية فى المناهج الدراسية، والاهتمام بالتدريب العملي والمهارات الفنية ( أزهار عبدالعال، نهلة كمال، ٢٠١٥، ٣٣).

ويعد نظام التعليم والتدريب المزدوج أحد أنظمة التعليم والتدريب التى أثبتت فاعليتها ونجاحها عند التطبيق فى العديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث يهتم هذا النظام بالتطبيق العملي بجانب الدراسة النظرية، لذلك يقوم الدارس من خلالها بالتدريب العملي فى إحدى المؤسسات التدريبية ( المصنع - المزرعة - المستشفى - الفندق - ... إلخ) بجانب دراسته النظرية بالمدرسة الثانوية الفنية، مما يتيح الفرصة للحصول على المهارات الفعلية لسوق العمل، والتدريب على أحدث المعدات المتطورة الموجودة بالمصانع ( زينب السيد، ميرفت جاب الله، رضا رضوان، ٢٠١٦، ٤).

ويعانى سوق العمل فى مصر من نقص شديد فى العمالة الماهرة المدربة ذات الكفاءة العالية حيث أن الطلب يفوق العرض؛ وهذا دفع القطاع الخاص إلى الدخول فى شراكة مع قطاع التعليم فى مجال التعليم والتدريب.

وفى مصر، بدأت الشراكات فى قطاع التعليم عام ٢٠٠٣م بين القطاعين العام والخاص من أجل التعليم والتدريب فى المجال المهنى والتقنى، وتعد مبادرة مبارك/ كول ومشروع معيار المهارات الوطنية فى مصر فى تلك الفترة أمثلة حول أفضل الممارسات فى مجال التعليم والتدريب فى المجال المهنى والتقنى، حيث طبقت المبادرة نسخة مخصصة من النظام الألماني المزدوج ( ريما ناير، ٢٠١٥، ج١).

ويعتمد التعليم والتدريب المزدوج على الشراكة بين وزارة التربية والتعليم وبين مقدم الخدمة، ويساعد فى ذلك جمعيات المستثمرين أو الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء أو الشركات أو الغرف الصناعية؛ حيث يتم تحديد الفرص التدريبية بالمحافظة،

ثم تقوم اللجنة الفنية المشرفة على نظام التعليم والتدريب المزدوج بالمعاينة والتقييم وكتابة تقرير ومذكرة لنائب الوزير للتعليم الفني، ثم يُستصدر قرار وزارى بإنشاء المدرسة أو الفصل، وينظم ذلك القرار الوزارى رقم (٤٤٤) لسنة ٢٠١٥ م.

### مشكلة البحث:

تعانى مؤسسات التعليم الفني من بعض المعوقات، منها: النقص النسبى فى التعاون بين الوزارات المختلفة والمؤسسات الحكومية المشاركة فى المشروع، والتوزيع المعقد للمسئوليات بين القطاعات الخاصة والحكومية المساهمة فى المشروع، وقلة جدية المصانع والشركات فى قيامهم بالتدريب الكافى للطلاب، وكذا الاستعانة بهم بعد التخرج، ويضاف إلى ذلك سوء معاملة الطلاب فى المصانع من خلال تكليفهم بأعمال النظافة والعتالة، واهتمام القائمين على إدارة المصنع بالإنتاج وليس تدريب الطلاب، وضعف الوعى المجتمعى من قِبل بعض أصحاب الشركات الخاصة بجدوى هذا النظام(أحمد غنيمى مهنأوى، ٢٠١٤، ٣٥٣).

كما أن مدارس التعليم المزدوج تواجه الكثير من التحديات، مثل: نقص الأجهزة، وقلة المصانع المشاركة، وعدم الجدية فى تدريب الطلاب داخل المصانع، وكذلك مشكلات إدارية وفنية ومالية(سميحة على مخلوف، ٢٠١٠، ١٨٤: ١٨٧).

وبالرغم من التنوع الذى يتمتع به نظام التعليم والتدريب المزدوج وضرورة تطبيقه لتطوير التعليم الفني، إلا أن عدد طلاب التعليم والتدريب المزدوج بلغ (٤٩٩٧٩) طالباً من (١٩٦١٦٤٥) طالباً هم إجمالى طلاب التعليم الفني نظام السنوات الثلاث ، وهذه النسبة لا تتعدى (٢,٥%) تقريباً، وذلك حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم عن العام الدراسى ٢٠١٩/٢٠٢٠م،(الملخص الإحصائى للتعليم ما قبل الجامعى ٢٠١٩/٢٠٢٠م).

ويمكن القول إن مشكلة تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص تواجه عدة معوقات، يرجع بعضها إلى إدارة المدارس، مثل المعوقات القانونية والتشريعية، والإدارية والتنظيمية، والمادية والمالية، والبعض الآخر يرجع إلى القطاع الخاص، وهذه المعوقات تحد من التوسع فى عملية الشراكة؛ حيث إنها لا تتناسب مع حجم القطاع الخاص فى مصر.

وتتحدد مشكلة البحث فى السؤال الرئيس التالى:

"كيف يمكن تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية والقطاع الخاص على ضوء احتياجات سوق العمل؟"

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما الأسس الفكرية للشراكة مع المؤسسات التعليمية؟
- ٢- ما احتياجات سوق العمل من خريجي مؤسسات التعليم الثانوى الفنى؟
- ٣- ما واقع الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية والقطاع الخاص فى مصر من وجهة نظر عينة البحث؟
- ٤- ما الآليات المقترحة لتفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية والقطاع الخاص فى مصر على ضوء احتياجات سوق العمل؟

#### أهداف البحث:

- ١- تعرف الأسس الفكرية للشراكة مع المؤسسات التعليمية.
- ٢- تعرف احتياجات سوق العمل من خريجي مؤسسات التعليم الثانوى الفنى.
- ٣- رصد واقع الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية والقطاع الخاص فى مصر على ضوء احتياجات سوق العمل .
- ٤- وضع آليات مقترحة لتفعيل الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والقطاع الخاص فى مصر على ضوء احتياجات سوق العمل.

#### أهمية البحث:

- ١- تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ بالتوسع فى نظام التعليم الثانوى الفنى خاصة نظام التعليم والتدريب المزدوج.
- ٢- محاولة الكشف عن معوقات تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص وآليات تفعيلها.
- ٣- يساعد على زيادة مشاركة القطاع الخاص فى هذا النظام.

**حدود البحث:**

١- **حدود موضوعية:** اقتصر البحث على دراسة الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج، والقطاع الخاص على ضوء احتياجات سوق العمل من الشراكة بين مؤسسات التعليم الثانوى الفنى والقطاع الخاص.

٢- **حدود زمنية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية فى الفترة من ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٩ وحتى ٢٨ / ١١ / ٢٠١٩.

٣- **حدود جغرافية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية بمحافظة: أسيوط، والمنيا، والشرقية، ودمياط فى المدارس التعليم المزدوج والقطاع الخاص، وقد تم اختيار أسيوط لوجود جميع نوعيات التعليم المزدوج بها (صناعى- تجارى- زراعى- فندقى)، أما المنيا نظراً لوجود مدارس داخل منشأة سواء صناعية أو زراعية، بالإضافة إلى نظام الفصول الملحقة ونظام المدارس المستقلة، والشرقية؛ وهي من أوائل المحافظات التى بدأ فيها تطبيق نظام التعليم والتدريب المزدوج بمدينة العاشر من رمضان، والتى تعدد بها المدارس داخل مصنع مع تنوع المهن، بالإضافة إلى فصول التعليم والتدريب المزدوج، وهى ملحقة بمدرسة سلطان العويس الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس وتحتوى على (٦٩) فصلاً للتعليم وبها مجموعة متنوعة من المهن، ودمياط؛ قلعة صناعة الأثاث فى مصر وصناعة الحلويات الشرقية والغربية، والتى تعد من المحافظات المنتجة.

٤- **حدود بشرية:** عينة تتكون من (١٨٥) فرداً يمثلون مديري ومشرفي المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والجهات المشاركة من القطاع الخاص كالمديرين والمدربين ومقدم الخدمة.

**مصطلحات البحث:****١- الشراكة:**

هي اتفاق بين الجهود التعليمية الرسمية ومؤسسات المجتمع المختلفة المعنية بشئون التعليم؛ من أجل التعاون المشترك والمثمر؛ لإعادة بناء نظام التعليم وتفعيل دوره، وذلك من خلال مشروعات مشتركة تنسق وتحقق جودته وتسهم فى تطويره وتقدمه ( فاروق عبده، احمد عبدالفتاح، ٢٠٠٤، ٢٢٧).

## ٢- القطاع الخاص:

- إحدى المؤسسات الاجتماعية الفاعلة اقتصاديا، وله دور فى دعم العديد من مجالات التعليم، سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية أو فوائد معنوية ( فهد بن عباس العنبي، ٢٠٠٤، ٤٠).

- القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد و وحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، فهي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن (محمد عبده فاضل، ٢٠٠٤، ٤٩).

ويعرف الباحث الشراكة مع القطاع الخاص بأنها: عقد يتم بمقتضاه الاتفاق بين وزارة التربية والتعليم ممثلة فى إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج بتولى شئون التعليم وتحمل نفقاته لإكساب الطالب المعارف النظرية المتعلقة بالمهن، وبين القطاع الخاص ممثل فى أصحاب المصانع والورش، والشركات والمحلات التجارية، والمزارع ومحلات المخبوزات، والفنادق والمطاعم والمقاهى، والمستشفيات والمراكز الطبية والصيديات... بتولى شئون التدريب وتحمل نفقاته لاكتساب الطالب المهارات العملية اللازمة، وقد تمتد مسئولية القطاع الخاص إلى بناء مدرسة داخل المنشأة التى يمتلكها.

## ٣- سوق العمل:

يمكن تعريفه من وجهة نظر الباحث بأنه "المجال الذي يجد فيه الخريج أو العامل فرصة عمل تتفق مع قدراته ومؤهلاته، وقد تكون هذه الفرصة داخل البلاد أو خارجها.

## ٤- احتياجات سوق العمل:

الكفايات والمهارات الواجب توافرها لدى شاغلي العمل عند الانتقال والتشغيل، لإنجاز العمل بإتقان، وكذلك الكم المطلوب من العاملين، وكذلك فهي تمثل الضوابط التى تحكم عمليات إعداد القوى العاملة وتشغيلها وتنقلها (امال المجالى، ٢٠١٠، ٥٦-٥٧).

**الدراسات السابقة:**

تناول الباحثون الشراكة مع المؤسسات التعليمية وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة في دراسات عدة، وسيتم عرض بعض من هذه الدراسات مرتبة من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

**أولاً: الدراسات العربية:****١-دراسة "باسم سليمان صالح" (٢٠١٢)**

هدفت الدراسة إلى تعرف أهمية التعليم الثانوى الفنى والتقنى بمصر وعلاقته بسوق العمل، ووضع استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوى الفنى المزدوج والاستفادة منها فى تطوير التعليم الثانوى الفنى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى لمناسبته لطبيعة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: اتساع الفجوة بين التعليم الثانوى الفنى والتدريب وسوق العمل فى مصر- تأكيد معلمي التعليم المهنى المزدوج للتعليم الصناعى والتجارى والزراعى أن هناك العديد من الصعوبات التى تعوق فعالية التعليم المزدوج، ومنها: قلة الأجهزة الحديثة والمعدات الحديثة، وعدم وجود منهج للتدريب العملى، وضعف الكفاءات المناسبة لتدريب الطلاب بالمصانع، وعدم توافر الدعم المالى لشراء المواد والمستلزمات، وقلة وصعوبة المواصلات بسبب بعد المدارس عن معظم سكن الطلاب، وأنه لا توجد متابعة مستمرة للطلاب بعد التخرج، وكثرة عدد ساعات التدريب مع قلة عدد الشركات التى تستوعب الطلاب، وتدنى قيمة المكافأة وعدم تسليمها كاملة فى بعض الأحيان، وتحكم المستثمرين فى الطلبة بطريقة كبيرة، وتضاؤل فرص العمل للخريجين بسبب اكتفاء أصحاب الأعمال بالدفعات السابقة من الخريجين، وعدم اقتناع بعض أصحاب الأعمال بفكرة التجربة وأهدافها.

**٢-دراسة "احمد غنيمى مهناوى" (٢٠١٤).**

هدفت الدراسة إلى تعرف: التحديات التى تقف فى طريق التعليم الفنى والمهنى بصيغته التقليدية مما أفقده الدور المنوط به تحقيقه، فلسفة وأهداف التعليم الفنى المزدوج (مبارك- كول)- أهم المعوقات التى تحول بين التعليم المزدوج وتحقيق النتائج المتوقعة منه- إسهامات التعليم المزدوج فى إكساب الشباب الخصائص الريادية اللازمة لسوق

العمل ومن ثم القضاء على البطالة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت إلى أن هذا النظام يعانى من معوقات تحد من التوسع فيه، ومنها: التوزيع المعقد للمسئوليات بين القطاعات الخاصة والحكومية المساهمة فى المشروع- مقاومة التغيير من الأنظمة التقليدية التى تعارض التغييرات الواردة- غياب الطلاب المتكرر بسبب بعد السكن وعدم وجود وسائل انتقال- قلة جدية المصانع والشركات فى قيامهم بالتدريب الكافى للطلاب وكذا الاستعانة بهم بعد التخرج- تشوش فهم وإدراك القائمين على تدريب الطلاب فى المصانع بنوعية، وكيفية التدريب- سوء معاملة الطلاب فى المصانع من خلال تكليفهم بأعمال النظافة والعتالة- قلة الحوافز للمعلمين والعاملين معاً- اهتمام القائمين على إدارة المصنع بالإنتاج وليس تدريب الطلاب، عدم وجود ميزانية منفصلة ومخصصة للتعليم المزدوج بل تظل ميزانية المدارس جزءاً من ميزانية مدارس التعليم الفنى العادية (TSS)- ضعف الوعى المجتمعى من قبل بعض أصحاب الشركات الخاصة بجدوى هذا النظام. وقد طرحت الدراسة عدة محاور لتفعيل التعليم المزدوج منها توسيع قاعدة التعليم المزدوج.

### ٣- دراسة "ابتهام حسنى أحمد" (٢٠١٥).

هدفت الدراسة إلى تعرف: الكشف عن دور الإدارة المدرسية فى تفعيل المشاركة المجتمعية والعمل على زيادتها فى المدارس الثانوية الفنية الصناعية للبنات- الوقوف على أهم المعوقات التى تواجه الإدارة المدرسية وتحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية فى التعليم الثانوى الفنى الصناعي بنات - تعرف الملامح العامة لتجربة التعليم والتدريب المزدوج بمصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت إلى أن هناك أدوار للإدارة المدرسية منها الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع رجال الاعمال وأصحاب المصانع، التأكد من أن برامج التدريب تستوعب جميع الطالبات، تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة وتقديم الدعم للمدرسة- وهناك بعض المعوقات منها قلة الاجور والحوافز المقدمة للطالبات بالعمل فى المصنع، قلة التزام أصحاب المصانع بينود البروتوكولات، ضعف الاشراف من قبل المشرفين أثناء التدريب.

## ٤- دراسة "ايمن السيد محمد" (٢٠١٨).

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تسويق خريجي التعليم المزدوج، ومن ثم وضع تصور مقترح لذلك. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت من خلاله إلى ما يلي: يستطيع طالب التعليم والتدريب المزدوج ربط ما تعلمه في المدرسة خلال يومين بما يتدرب عليه في خطوط الإنتاج بالمصنع أو الشركة خلال الأيام الأربعة الباقية من الأسبوع- تستفيد الشركات والمصانع من الوقت الذي يمارس فيه الطلاب أعمال مهنية مقابل مبالغ مالية زهيدة في أثناء التدريب- التعليم المزدوج يوفر فرص عمل للخريجين تمتص قدرًا من البطالة- يكتسب الخريج من التعليم المزدوج قيم العمل المنتج، تنمية قدرات الخريج على التعامل مع الأجهزة والأدوات التكنولوجية الحديثة بالمصانع والشركات. وأوصت الدراسة بالآتي: تكليف وحدات تيسير الانتقال لسوق العمل بإيجاد الفرص التدريبية والقيام بدور ومهام الوحدات الإقليمية- ضرورة حصول المنشأة التدريبية على رخصة السلامة المهنية من جهة معتمدة لتوفير السلامة والصحة المهنية للطلاب المتدرب- ضرورة توفير أخصائي اجتماعي ونفسي بكل منشأة تدريبية- ضرورة وضع حافز مادي لكل الأطراف المشاركة بالنظام المزدوج، والتوسع بنظام مدرسة داخل مصنع، وربط التعليم المزدوج بالمشاريع القومية التي تنبناها الدولة- تخطيط التعليم مع مراعاة احتياجات سوق العمل كما وكيفا- التطوير المستمر لنظام التعليم المزدوج والعمل على حل مشكلاته.

## ٥- دراسة "جمال فرحات على" (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية من خلال "مناقشة الأطر النظرية والوظيفية للشراكة، تقويم واقع الشراكة، تعرف أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الشراكة، استقراء ونقد أهم أساليب وآليات تفعيل الشراكة" بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن المصانع والشركات المصرية لم تصل إلى مرحلة نقل التكنولوجيا فيما يخص الماكينات والآلات المستخدمة في التصنيع- لا يوجد تشريع ملزم من قبل الدولة للمؤسسات الإنتاجية بإقامة شراكات مع التعليم الثانوي الصناعي- توجد شراكة بين بعض المصانع

والشركات وبرامج التعليم الثانوى الصناعى المزدوج فقط- وجود مجموعة من المعوقات التى تعوق تحقيق الشراكة- وجود بعض الآليات التى يمكن من خلالها تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوى الصناعى والمؤسسات الإنتاجية.

### ثانياً: الدراسات الأجنبية:

#### ١- دراسة (Muhlenberg, E. 2011).

هدفت الدراسة إلى التركيز على العلاقة بين الشركات والمدارس فى نظام التعليم العام والنظام المهنى "النظام المزدوج"، وتمثل هذه الدراسة استكشافاً أولياً لجمع البيانات التجريبية وتطوير الرؤى النظرية منها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: مبادرات مواطنة الشركات فى شيكاغو وبرلين بالمدارس العامة تتشابه فيها الأهداف الربحية مع الأهداف الاجتماعية- توفر وسيلة عملية لتحسين مهارات المعرفة للطلاب والشركات والمجتمع ككل- أهداف ومزايا الشراكة واسعة للغاية وتشمل مزايا اجتماعية فى وجود نظام تعليمى يدعم المهارات العامة- تركز أهداف الشراكة وفوائدها على الانتقال من المدرسة إلى العمل- العدالة أساس الشراكات.

#### ٢- دراسة (Atsumbe, B. N., Emmanuel, R., Owodunni, A. S., & Senchi Bargu, B. 2013)

هدفت الدراسة إلى تعرف استراتيجيات التعليم والتدريب المهنى فى نيجيريا وتحديداً بالكليات التقنية فى المؤسسات التى تقدم برامج الشراكة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفى. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص يواجه العديد من التحديات- الحكومة لا تستطيع وحدها تقديم التمويل الكافى لهذا النوع من التعليم- التدريب هو رأس المال الحقيقى- ضعف إشراك أصحاب الأعمال فى التعليم والتدريب المهنى- عدم وجود بيئة مواتية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص حتى تظهر فى التعليم والتدريب المهنى.

#### ٣- دراسة (Stephens, M. C. N. 2015).

هدفت الدراسة إلى استطلاع وجهات نظر مديري مدارس التدريب المهنى فى مدينة "قيسبادن" بألمانيا حول التطبيق الفعال للمناهج المزدوجة لتخريج طلاب ذوي مهارات نظرية وعملية للالتحاق بالعمل. وأظهرت نتائج الدراسة أن نجاح النظام الألمانى

المزدوج في تخفيض معدل البطالة لدى الشباب يرجع إلى عدة عوامل منها: التحاق الطلاب للتدريب طوال الوقت بالشركات- يتطابق التدريب في أثناء العمل مع ما يتم تعلمه في المدارس في الفصل الدراسي- محاكاة التعلم التعاوني لمتطلبات العمل الجماعي في مكان العمل- مواءمة مناهج المدارس المهنية ومواقع التدريب مع التقييم الوطني- النظام المزدوج يكون أحياناً أكثر قابلية للتطبيق وأكثر استدامة من البرامج الجامعية.

#### ٤-دراسة (Safarmamad, F. 2019) .

هدفت الدراسة إلى تعرف العوامل المؤثرة على قرارات التحاق الطلاب بالتعليم والتدريب المهني (IVET) في طاجيكستان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى النتائج التالية: أن الآباء يوليهم الاهتمام بالوظيفة وفرص العمل والأشقاء والأصدقاء والخبرات السابقة أكثر تأثيراً على التحاق الطلاب بالتعليم والتدريب المهني (IVET)، بينما موظفو المدارس الثانوية كالمدرسين والمشرفين والمديرين هم الأقل تأثيراً.

#### تعليق عام على الدراسات السابقة:

يلاحظ من العرض السابق للدراسات العربية والأجنبية أن البحث الحالي اتفق مع

#### الدراسات السابقة في:

- المنهج: معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي.
- أهمية تفعيل الشراكة، وهذه الدراسات هي: دراسة (Muhlenberg, E. 2011)، دراسة (Atsumbe, B. N., Emmanuel, R., Owodunni, A. S., & Senchi Bargu, B. 2013)، دراسة (Stephens, M. C. N. 2015).

#### معوقات الشراكة وآليات تفعيلها وهذه الدراسات هي:

- دراسة (باسم سليمان صالح، ٢٠١٢)، دراسة (ابتسام حسنى أحمد، ٢٠١٥)، دراسة (جمال فرحات على، ٢٠١٩).

#### إدارة عملية الشراكة وتطوير التعليم والتدريب وهذه الدراسات هي:

- دراسة "ايمن السيد محمد" (٢٠١٨)، دراسة (Safarmamad, F. 2019).

### واختلف البحث الحالى مع الدراسات السابقة فى:

- تناول التعليم والتدريب المزدوج بنوعياته الأربعة (صناعى- تجارى- زراعى- فندقى) وبعض المهن المرتبطة بهذه النوعيات بالإضافة إلى بعض أماكن التدريب الخاصة.
- محافظات وعينة التطبيق: المحافظات هى أسيوط، المنيا، الشرقية، دمياط، أما عينة التطبيق فتتمثل فى ممثلى إدارة المدارس " مدير- وكيل التعليم الثانوى الفنى- مشرف"، ومن القطاع الخاص "مدير- مدرب- مقدم خدمة".
- تناول احتياجات سوق العمل من الشراكة بين مؤسسات التعليم الثانوى الفنى والقطاع الخاص.
- عملية الشراكة تتم مع مؤسسات القطاع الخاص سواء كانت "إنتاجية أو خدمية.

### وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى:

- تحديد مشكلة الدراسة.
- استخراج الاستبانة، حيث تم الاستعانة ببعض المعوقات المتعلقة بالشراكة بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.

### خطوات السير فى البحث كالاتى:

#### أولاً: الإطار النظري ويتناول:

- المحور الاول: الأسس الفكرية للشراكة مع القطاع الخاص.
- المحور الثانى : احتياجات سوق العمل من خريجي مؤسسات التعليم الثانوى الفنى.

#### ثانياً: الدراسة الميدانية.

ثالثاً: آليات مقترحة لتفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص على ضوء احتياجات سوق العمل.

## أولاً: الإطار النظري

المحور الاول: الأسس الفكرية للشراكة مع القطاع الخاص.

أ- مفهوم الشراكة مع المؤسسات التعليمية:

تعنى انفتاح المؤسسة التربوية وخروجها في إطار أهدافها ومشروعاتها الخاصة والضيقة، ودخولها في مشروعات أو أهداف مشتركة مع أطراف أخرى، تربطها بها علاقة ندية وتكافؤ، وبالتالي يصبح المشروع الواحد مشروعاً تربوياً لمؤسستين أو أكثر (سعيد طه، سعيد مرسى، ٢٠٠٥، ١٧٦).

ب- أنواع الشراكة مع المؤسسات التعليمية:

تصنيفات الشراكة الأكثر قبولاً من قبل الكثير من الباحثين ما يلي (محمد متولى دكرورى، ٢٠١١، ٧٢):

- **شراكات تعاونية Partnerships collaborative**: وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطرافها، ويتم اتخاذ القرار بالإجماع، ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات، ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها.
- **شراكات تعاقدية Partnerships contracting**: وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين، وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية، مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة، وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك، وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحياناً أحادياً استناداً إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص .

ج- مزايا الشراكة:

تتضح المزايا الرئيسية للشراكات على النحو التالي ( McQuaid, R. W, 2000, 13-1):

١. زيادة الموارد: مثل المعلومات والخبرات التي قد لا تتوفر في أية منظمة، كما يمكن أن تشمل السلطة التشريعية، والممتلكات، والتمويل أو الخبرة أو وجهات النظر البديلة حول القضايا والاتصالات من قبل المشاركين في المجتمع المحلي أو

القطاع الخاص، وقد زادت قدرة القطاع الخاص على توفير مثل هذه الموارد للمشاركة فى الشراكات، ومن ناحية أخرى نجد الشراكات التجارية مع القطاع الخاص (مثل شركات التنمية أو أصحاب العمل المحليين الذين يسعون لزيادة الاستثمار) التي يمكن أن تستخدم لزيادة مستوى الموارد المالية المتاحة للتنمية الاقتصادية فى المجتمع.

٢. **زيادة الكفاءة والفعالية:** تعمل الشراكة على زيادة الكفاءة والفعالية على المدى البعيد؛ ذلك من خلال الاستقرار، وبناء الثقة المحلية، وتقليل الخطر على الشركاء والمستثمرين المحليين إلى أدنى حد ممكن، وربما تكون آلية مهمة لبناء القدرة المحلية على العمل من قبل المجتمع المحلى والجهات الفاعلة الأخرى.

٣. **امتلاك السلطة:** إن الحوافز القوية للسلطات المحلية للدخول فى شراكة يتم توفيرها من خلال استقدام الموارد الخارجية إلى المنطقة (مثل التمويل، والممتلكات، والخبرة، والروابط الوطنية، وخطط الدعم... إلخ)، وقد تستخدم الشراكة فى بعض الأحيان من قبل الحكومة للتأثير على السياسات المحلية، من خلال تأييد مجتمع الأعمال أو نشاط المجتمع؛ حيث إن السلطات المحلية توفر الموارد والسلطات القانونية والشرعية الديمقراطية لهذه الشراكة.

**المحور الثانى: احتياجات سوق العمل من خريجي مؤسسات التعليم الثانوى الفنى:**

**أ- الاحتياجات من التعليم الفنى:**

نتيجة للأوضاع الاقتصادية الجديدة والتي تسببت فى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى وزيادة حدة المنافسة بين مؤسسات الاعمال والشركات المتماثلة على تميز الخدمات ونوعية المنتجات وانخفاض الاسعار وخدمة العملاء وترتب على هذا رصد سمات جديدة لاحتياجات سوق العمل من العمالة أهمها:

١. الحصول على عمالة ذات مهارات عالية، اصحاب ملكات تجديدية وابداعية، لديهم القدرة على ابتكار منتجات وخدمات جديدة وتسويقها للمستهلك.
٢. الحصول على عمالة لديها القدرة على التعامل مع المعلومات وإدارة المعرفة.

٣. الحصول على عمالة مسؤولة عن ضمان الجودة وتحسين الاداء نتيجة لانتقال الانتاج من كثيف الحجم إلى عالي الجودة وقد استتبع ذلك تطبيق معايير الجدارة المهنية فى اختيار الاصلاح لشغل مكان العمل (فاطمة العشرى، وآخرون، ٢٠٠٩، ١٠).
٤. ترسيخ أسلوب العمل الجماعى وضرورة تدريب على اساليب حل المشكلات (فليب هبوز، ٢٠٠٥، ٣٣٤).

#### ب- أهداف ربط التعليم الثانوى الفنى بسوق العمل وآليات تحقيقها:

تُعد محاولة الربط بين مخرجات التعليم الثانوى الفنى وسوق العمل أمراً يؤدي إلى ربط التعليم والتدريب بالتشغيل والتوظيف، وهذا سيؤدي بدوره إلى تعميق الروابط بين إدارات التعليم الثانوى الفنى والمؤسسات المستفيدة بدرجة كبيرة من مخرجات التعليم التى تتمتع بجودة وكفاءة وفاعلية؛ لان هذه المؤسسات مهمة ومعنية بتوظيفها والاستفادة من امكانياتها، وهذا سيحقق استفادة كبيرة لطلاب التعليم الثانوى الفنى، وذلك بحصولهم على نوعية تعليم وتدريب جيدة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خاصةً (قانون التعليم ٣٩ لسنة ١٩٨١، ١٩٨٦، ١٠). والجدول التالى يوضح الأهداف وآليات تحقيقها:

#### جدول (١)

م	الأهداف	الآليات
١	مساهمة الطلاب وخاصة المبدعين والمتفوقين بحل المشاكل التقنية، والمساهمة فى إعطاء افكار جديدة لتطوير المنتجات.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اكتشاف الطلاب المبدعين والمتفوقين.</li> <li>- تكوين مجموعة من هؤلاء الطلاب.</li> <li>- وجود مدرب ذو كفاءة عالية لاستغلال امكانيات هؤلاء الطلاب.</li> <li>- اسناد المهام التى تتلاءم مع قدراتهم وتنمى الابداع والتفوق لديهم.</li> </ul>
٢	إعداد العمال القادرين على مواجهة متطلبات اقتصاد المهارات العالية والاجور العالية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اكسابهم اساسيات العمل.</li> <li>- التعرف على متطلبات اقتصاد المهارات والاجور العالية.</li> </ul>
٣	تقديم الاستكشاف والارشاد المهني	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكشاف الطلاب الملائمين لكل مهنة وتوجيههم نحو</li> </ul>

م	الأهداف	الآليات
	للطلاب حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم المهنية والاكاديمية.	تلك المهنة. - امدادهم بالمعرفة التى تؤهلهم لاتخاذ القرارات على اسس علمية.
٤	توفير فرص التعليم واكتساب المعرفة التخصصية والاهتمام بالجانبين العملى والنظرى بشكل متوازن.	- الاهتمام بالجانب الاكاديمى للطلاب. - توفير اماكن التدريب الملائمة. - توفير الاجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة. - ارتباط الجانب النظرى بالجانب العملى.
٥	تمكين الطلاب من اختيار مهنة المستقبل.	- اطلاع الطلاب على المهن المطلوبة. - مساعدة الطلاب فى الالتحاق بوظيفة تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والفنية.
٦	استحداث برامج التعليم الثانوى الفنى بما يوفر بنيته وتنظيمه قدرًا من المرونة يسمح بالربط والتفاعل بين التعليم الثانوى الفنى والعمل لزيادة فاعلية هذا التعليم.	- تطوير المناهج بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل. - ادخال العلوم التكنولوجية الحديثة والتى تخدم مهن العصر.

### ثانياً: الدراسة الميدانية

#### (أ) أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلى تعرف آراء عينة البحث حول:

١. معوقات الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص فى مصر.
٢. آليات تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص فى مصر.

(ب) مجتمع الدراسة: مجتمع الدراسة الحالية يتمثل فى: مدير إدارة التعليم والتدريب المزدوج، ومدير مدرسة، ووكيل التعليم الفنى بالإدارة التعليمية، ومشرف، ومدير إدارة نوعية، ومدير/ صاحب عمل، ومقدم فرص التدريب بالمحافظة، ومدرّب.

(ج) عينة الدراسة: نظراً لصعوبة دراسة مجتمع بأكمله في كافة الجوانب فقد تم اختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع بصورة عشوائية كما هو موضح بالجدول التالي:

## جدول (٢)

### افراد العينة طبقاً لمتغير الوظيفة

النسبة المئوية الوزنية	العدد	الوظيفة
١,٠٨ %	٢	مدير إدارة التعليم والتدريب المزدوج
١٩,٤٦ %	٣٦	مدير مدرسة
٥,٤٠ %	١٠	وكيل التعليم الفنى بالإدارة التعليمية
٣٨,٩٣ %	٧٢	مشرف
٣,٢٤ %	٦	مدير إدارة نوعية
١٢,٤٣ %	٢٣	مدير/ صاحب عمل
٤,٨٦ %	٩	مقدم فرص التدريب بالمحافظة
١٤,٦٠ %	٢٧	مدرب
١٠٠ %	١٨٥	الإجمالي

(د) أداة الدراسة: صمم الباحث الاستبانة فى صورة فقرات تتعلق بمعوقات الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص فى مصر من وجهة نظر عينة الدراسة وتتطلب استجابة عينه تعبر عن آرائهم نحو معوقات الشراكة بين ثلاثة بدائل مدونة امام كل فقرة (كبيرة-متوسطة-قليلة) وقد تكونت الاستبانة فى صورتها النهائية من (٢٤) فقرة موزعة على معوقات الشراكة التى تم تحديدها بناء على الاطلاع على الابحاث والدراسات السابقة فى هذا المجال، وقد تم تقسيم هذه المعوقات إلى؛ معوقات قانونية وتشريعية، معوقات إدارية وتنظيمية، معوقات ترتبط بالجوانب المادية والمالية، معوقات مرتبطة بمؤسسات القطاع الخاص

(هـ) إجراءات صدق وثبات الاداة: تم عرض الاستبانة فى صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تضمنت المتخصصين فى مجال الإدارة التربوية للتأكد من صدق فقرات الاستبانة، وتم اجراء التعديلات المقترحة طبقاً لآرائهم، كما تم حساب معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ حيث بلغ (٠,٩٤٩) وهى قيمة يمكن الوثوق بها فى تطبيق الاستبانة على عينة البحث، وبذلك أصبحت الاستبانة فى صورتها النهائية مكونة من (٢٤) فقرة موزعة على معوقات الشراكة التى تم تحديدها

## (و) نتائج الدراسة الميدانية:

١. معوقات تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب

المزدوج والقطاع الخاص في مصر:

- معوقات قانونية وتشريعية:

## جدول (٣)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية وزنية وكأ<sup>٢</sup> لـ (معوقات تفعيل الشراكة

بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص في مصر:

## معوقات قانونية وتشريعية)

م	البنود	كبيرة		متوسطة		قليلة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية وزنية	اتجاه البند	كأ <sup>٢</sup>	قيمة t	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%							
١	صدور العديد من القرارات الوزارية في الشأن نفسه.	٢١	١١,٣٥	٨٢	٤٤,٣٢	٨٢	٤٤,٣٢	١,٦٧	٠,٦٧	٥٥,٦٨	متوسطة	٤٠,٢٣	٠,٠٠	٥
٢	قلة فاعلية القواعد المنظمة لاستمرارية العمل المشترك بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.	٢٩	١٥,٦٨	٧٣	٣٩,٤٦	٨٣	٤٤,٨٦	١,٧١	٠,٧٢	٥٦,٩٤	متوسطة	٢٦,٧٧	٠,٠٠	٤
٣	قلة الحوافز التي تقدمها الدولة للمؤسسات التي تشارك في التعليم والتدريب المزدوج.	١٧٠	٩١,٨٩	١٣	٧,٠٣	٢	١,٠٨	٢,٩١	٠,٣٣	٩٦,٩٤	كبيرة	٢٨٦,٤٥	٠,٠٠	١
٤	قصور الأحكام الخاصة باختيار المستثمر وأفضل العروض.	٣٠	١٦,٢٢	٨٩	٤٨,١١	٦٦	٣٥,٦٨	١,٨١	٠,٧٠	٦٠,١٨	متوسطة	٢٨,٦٨	٠,٠٠	٣
٥	الغموض حول أشكال الشراكة الخاصة التي يمكن تطبيقها في ظل القانون المصري.	٢٦	١٤,٠٥	١٠٢	٥٥,١٤	٥٧	٣٠,٨١	١,٨٣	٠,٦٥	٦١,٠٨	متوسطة	٤٧,٣٦	٠,٠٠	٢
	المجموع الكلي	٢٧٦	٢٩,٨٤	٣٥٩	٣٨,٨	٢٩٠	٣١,٣٥	١,٩٨	٠,٦١	٦٦,١	متوسطة	٨٥,٣	٠,٠٠	

قيمة (كأ<sup>٢</sup>) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) = ٩,٢١٠، وعند مستوى (٠,٠٥) = ٥,٩٩١ لدرجة حرية (٢)

من الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون معوقات قانونية وتشريعية بنسبة مئوية وزنية (٦٦,١%)، وبمتوسط حسابي عام (١,٩٨ من ٣)، وهى نسبة موافقة متوسطة؛ حيث إنها تقع فى الفئة (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) .  
المعوقات القانونية والتشريعية جاءت كالتالى:

- جاءت العبارة (٣) "قلة الحوافز التى تقدمها الدولة للمؤسسات التى تشارك فى التعليم والتدريب المزدوج". احتلت المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بنسبة مئوية وزنية بلغت (٩٦,٩٤%)، وبمتوسط حسابي (٢,٩١)، وانحراف معياري (٠,٣٣)، وهو متوسط حسابي مرتفع؛ حيث يقع بين (٢,٣٤ : ٣)، وهذا ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة أحمد غنيمي مهنأوى (٢٠١٤) ، دراسة ابتسام حسنى احمد (٢٠١٥)، دراسة ايمن السيد على (٢٠١٨) من حيث قلة الحوافز المقدمة للمعلمين والعاملين، وعدم وجود ميزانية منفصلة ومخصصة للتعليم المزدوج بل تظل ميزانية المدارس جزءاً من ميزانية مدارس التعليم الثانوى الفنى .
- الغموض حول أشكال الشراكة الخاصة التى يمكن تطبيقها فى ظل القانون المصري.
- قصور الأحكام الخاصة باختيار المستثمر وأفضل العروض.
- قلة فاعلية القواعد المنظمة لاستمرارية العمل المشترك بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.
- صدور العديد من القرارات الوزارية فى الشأن نفسه.

## • معوقات إدارية وتنظيمية

## جدول (٤)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية وزنية وكأ<sup>٢</sup> — (معوقات تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص في مصر: معوقات إدارية وتنظيمية)

م	البنود	كبيرة		متوسط		قليلة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية وزنية	اتجاه البند	كأ <sup>٢</sup>	قيمة <sup>١</sup>	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%							
١	قلة التعاون بين المدارس في القيام بمشروعات مشتركة لصالح القطاع الخاص.	٢٦	١٤,٠٥	٨٦	٤٦,٤٩	٧٣	٣٩,٤٦	١,٧٥	٠,٦٩	٥٨,٢٠	متوسطة	٣٢,٣١	٠,٠٠	٩
٢	ضعف قنوات الاتصال بين إدارة المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع.	٣٠	١٦,٢٢	٨٥	٤٥,٩٥	٧٠	٣٧,٨٤	١,٧٨	٠,٧٠	٥٩,٤٦	متوسطة	٢٦,٢٢	٠,٠٠	٧
٣	غموض أهداف الشراكة بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.	٢١	١١,٣٥	١٠٢	٥٥,١٤	٦٢	٣٣,٥١	١,٧٨	٠,٦٣	٥٩,٢٨	متوسطة	٥٣,٢٠	٠,٠٠	٨
٤	ضعف اهتمام إدارة المدارس بتسويق خريجها في سوق العمل.	٩٦	٥١,٨٩	٤٢	٢٢,٧٠	٤٧	٢٥,٤١	٢,٢٦	٠,٨٤	٧٥,٥٠	متوسطة	٢٨,٨٨	٠,٠٠	٣
٥	قلة معلمى المواد العملية بمدارس التعليم والتدريب المزدوج.	٤٧	٢٥,٤١	٧٥	٤٠,٥٤	٦٣	٣٤,٠٥	١,٩١	٠,٧٧	٦٣,٧٨	متوسطة	٦,٤٠	٠,٠٤	٥
٦	بُعد أماكن التدريب عن أماكن إقامة الطلاب.	٢٩	١٥,٦٨	٦٨	٣٦,٧٦	٨٨	٤٧,٥٧	١,٦٨	٠,٧٣	٥٦,٠٤	متوسطة	٢٩,٢٠	٠,٠٠	١٠
٧	قصور الإرشاد الطلابي في توجيه الطلاب نحو اختيار مهنة المستقبل.	٨٧	٤٧,٠٣	٨٠	٤٣,٢٤	١٨	٩,٧٣	٨٤,١	٠,٦٦	٧٩,١٠	كبيرة	٤٦,٧٨	٠,٠٠	٢

م	البنود	كبيرة		متوسط		قليلة		الانحراف المعياري	النسبة المئوية وزنية	اتجاه البند	كأ <sup>٢</sup>	قيمة <sup>٣</sup>	الترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك						
٨	قلة التخصصات التى يمكن أن تقدمها المدارس للقطاع الخاص.	٢١	٨١	٤٣,٧٨	٨٣	٤٤,٨٦	٤٤,٨٦	١١,١	٥٥,٥٠	متوسطة	٤٠,٢٦	٠,٠٠٠ دالة	١١
٩	ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا الشراكة مع القطاع الخاص.	٤١	٨٣	٤٤,٨٦	٦١	٣٢,٩٧	٦٧,١	٥,٧٤	٦٣,٠٦	متوسطة	١٤,٣١	٠,٠٠٠ دالة	٦
١٠	قلة استعانة القطاع الخاص بخريجي التعليم والتدريب المزدوج.	٣٢	١١٤	٦١,٦٢	٣٩	٢١,٠٨	١٥,١	٥,٦٢	٦٥,٤١	متوسطة	٦٧,٠٢	٠,٠٠٠ دالة	٤
١١	كثرة الإجراءات الروتينية التى تعوق عملية الشراكة.	١١٤	٦٧	٣٦,٢٢	٤	٢,١٦	٢,٥٩	٥,٥٣	٨٦,٤٩	كبيرة	٩٨,٨٠	٠,٠٠٠ دالة	١
	المجموع الكلى	٥٤٤	٨٨٣	٤٣,٣٩	٦,٠٨	٢٩,٨٧	١,٩٦	٥,٦٩	٦٥,٦٢	متوسطة	٤٠,٣	٠,٠٠٠ دالة	

قيمة ( كأ<sup>٢</sup> ) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) = ٩,٢١٠ ، وعند مستوى (٠,٠٥) = ٥,٩٩١ لدرجة حرية (٢).

من الجدول السابق يتضح أن يتضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على: معوقات إدارية وتنظيمية بنسبة مئوية وزنية (٦٥,٦٢%)، وبمتوسط حسابي عام (١,٩٦ من ٣)، وهو متوسط؛ حيث إنه يقع فى الفئة (١,٦٧ إلى ٢,٣٣)٠ ترتيب المعوقات الإدارية والتنظيمية جاءت كالتالى:

١. جاءت العبارة (١١) "كثرة الإجراءات الروتينية التى تعوق عملية الشراكة". بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بنسبة مئوية وزنية (٨٦,٤٩%)، وبمتوسط حسابي (٢,٥٩)، وانحراف معياري (٠,٥٣)، وهو متوسط حسابي مرتفع؛ لأنه واقع بين (٢,٣٤ : ٣)، وهذا يتفق مع ما توصلت دراسة أحمد غنيمى مهاوى (٢٠١٤) إلى أن هذا النظام يعانى من

- معوقات تحد من التوسع فيه، ومنها النقص النسبي في التعاون بين الوزارات المختلفة والمؤسسات الحكومية المشاركة في المشروع، والتوزيع المعقد للمسئوليات بين القطاعات الخاصة والحكومية المساهمة في المشروع.
٢. جاءت العبارة (٧) "قصور الإرشاد الطلابي في توجيه الطلاب نحو اختيار مهنة المستقبل". بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بنسبة مئوية وزنية (٧٩,١%)، وبمتوسط حسابي (٢,٣٧)، وانحراف معياري (٠,٦٦)، وهو متوسط حسابي مرتفع؛ لأنه واقع بين (٢,٣٤ : ٣)، حيث إن الطالب يلجأ إلى هذا النظام نتيجة حصوله على مجموع صغير لم يؤهله إلى الثانوية العامة أو القبول بأحد أقسام التعليم الثانوى الفنى التقليدى، بالإضافة إلى عدم وجود حملات توعية تستهدف طلاب المرحلة الإعدادية لتعريفهم بمزايا ومهن النظام المزدوج.
٣. غموض أهداف الشراكة بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.
٤. قلة استعانة القطاع الخاص بخريجي التعليم والتدريب المزدوج، وهذا يتفق مع دراسة (احمد غنيمي مهنوى، ٢٠١٤).
٥. قلة معلمى المواد العملية بمدارس التعليم والتدريب المزدوج.
٦. ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا الشراكة مع القطاع الخاص.
٧. ضعف قنوات الاتصال بين إدارة المدارس ومؤسسات القطاع الخاص فى المجتمع.
٨. قلة التعاون بين المدارس فى القيام بمشروعات مشتركة لصالح القطاع الخاص.
٩. بُعد أماكن التدريب عن أماكن إقامة الطلاب، وهذا يتفق مع دراسة (باسم سليمان صالح، ٢٠١٢).
١٠. قلة التخصصات التى يمكن أن تقدمها المدارس للقطاع الخاص.

• معوقات ترتبط بالجوانب المادية والمالية:

جدول (٥)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية وزنية وكا<sup>٢</sup> — (معوقات تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص فى مصر: معوقات ترتبط بالجوانب المادية والمالية)

م	البنود	كبيرة		متوسطة		قليلة		الانحراف المعياري	النسبة المئوية وزنية	اتجاه البند	كا <sup>٢</sup>	قيمة <sup>١</sup>	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%						
١	قلة الحوافز والمكافآت المقدمة للمعلمين بمدارس التعليم والتدريب المزدوج.	١٦٩	٩١,٣٥	١٤	٧,٥٧	٢	١,٠٨	٠,٣٣	٩٦,٧٦	كبيرة	٢٨١,٤٠	دالة	١
٢	نقص أماكن التدريب المجهزة داخل المدارس.	٢٣	١٢,٤٣	٩٠	٤٨,٦٥	٧٢	٣٨,٩٢	٠,٦٧	٥٧,٨٤	متوسطة	٣٩,٠٠	دالة	٥
٣	نقص المعدات الحديثة اللازمة للتدريب.	٢٧	١٤,٥٩	١٠١	٥٤,٥٩	٥٧	٣٠,٨١	٠,٦٦	٦١,٢٦	متوسطة	٤٤,٩٣	دالة	٣
٤	اقتصار تمويل هذا النظام على الجانب الحكومى والرسوم المدرسية.	١٢١	٦٥,٤١	٣١	١٦,٧٦	٣٣	١٧,٨٤	٠,٧٨	٨٢,٥٢	كبيرة	٨٥,٦٧	دالة	٢
٥	غياب التقييم المالى والفنى والتشغلي.	٢٦	١٤,٠٥	٨٥	٤٥,٩٥	٧٤	٤٠,٠٠	٠,٦٩	٥٨,٠٢	متوسطة	٣١,٩٢	دالة	٤
	المجموع الكلى	٣٦٦	٣٩,٥٦	٣٢١	٣٤,٧	٢٣٨	٢٥,٧٣	٠,٦٣	٧١,٢٨	متوسطة	٩٦,٥٨	دالة	

قيمة (كا<sup>٢</sup>) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) = ٩,٢١٠ ، وعند مستوى (٠,٠٥) = ٥,٩٩١

لدرجة حرية (٢)

ينضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على: معوقات ترتبط بالجوانب المادية والمالية بنسبة مئوية وزنية (٧١,٢٨%)، وبمتوسط حسابي عام (٢,١٤ من ٣) وهو متوسط حيث إنه يقع فى الفئة (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) .

من خلال الجدول السابق يتبين أن ترتيب المعوقات المادية والمالية جاءت كالتالى:

١. جاءت العبارة (١) "قلة الحوافز والمكافآت المقدمة للمعلمين بمدارس التعليم والتدريب المزدوج". بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بنسبة مئوية وزنية (٩٦,٧٦%)، وبمتوسط حسابي (٢,٩)، وانحراف معياري (٠,٣٣)، وهو متوسط حسابي مرتفع؛ لأنه يقع بين (٢,٣٤ : ٣)، وهذا ما أكدته أيضاً نتائج دراسة أحمد غنيمى مهنأوى (٢٠١٤)، دراسة ابتسام حسنى احمد (٢٠١٥)، دراسة ايمن السيد (٢٠١٨) من قلة الحوافز المقدمة للمعلمين والعاملين .

٢. اقتصار تمويل هذا النظام على الجانب الحكومى والرسوم المدرسية.

٣. جاءت العبارة (٤) "اقتصار تمويل هذا النظام على الجانب الحكومى والرسوم المدرسية" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بنسبة مئوية وزنية (٨٢,٥٢%)، وبمتوسط حسابي (٢,٤٨)، وانحراف معياري (٠,٧٨)، وهو متوسط حسابي مرتفع؛ لأنه واقع بين (٢,٣٤ : ٣)، حيث إن مصادر تمويل العملية التعليمية والمتمثلة فى أجور العاملين من مسئولية الحكومة، أما الرسوم المدرسية فيتم توزيعها على الأنشطة الطلابية، ولا يعتمد هذا النظام على التبرعات أو الهبات أو مصادر التمويل الأخرى .

٤. نقص المعدات الحديثة اللازمة للتدريب، وهذا يتفق مع دراسة(باسم سليمان صالح،٢٠١٢).

٥. غياب التقييم المالى والفنى والتشغلي.

٦. نقص أماكن التدريب المجهزة داخل المدارس.

• معوقات الشراكة المرتبطة بمؤسسات القطاع الخاص:

جدول (٦)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية وزنية وكأ<sup>٢</sup> — (معوقات تفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص فى مصر:

معوقات الشراكة المرتبطة بمؤسسات القطاع الخاص)

م	البند	كبيرة		متوسطة		قليلة		المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	النسبة المئوية وزنية	اتجاه البند	كأ <sup>٢</sup>	قيمة <sup>٥</sup>	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%							
١	ضعف الحوافز التى تقدمها الدولة لتقييم شراكة مع إدارة المدارس.	١٦٩	٩١,٣٥	١٦	٨,٦٥	٠	٠,٠٠	١٦٨	٠,٢٨	٩٧,١٢	كبيرة	١٢٦,٥٤	٠,٠٠ دالة	١
٢	نقص أماكن التدريب المناظرة لبعض تخصصات التعليم والتدريب المزدوج فى نطاق المحافظة الموجودة بها.	٢١	١١,٣٥	٨١	٤٣,٧٨	٨٣	٤٤,٨٦	١١٦	٠,٢٧	٥٥,٥٠	متوسطة	٤٠,٢٦	٠,٠٠ دالة	٣
٣	ضعف الوعى المجتمعي لدى القطاع الخاص بجدوى نظام التعليم والتدريب المزدوج.	٣٠	١٦,٢٢	٩٩	٥٣,٥١	٥٦	٣٠,٢٧	١,٨٦	٠,٢٧	٦١,٩٨	متوسطة	٣٩,٣٨	٠,٠٠ دالة	٢
	المجموع الكلى	٢٢٠	٣٩,٦٤	١٩٦	٣٥,٣١	١٣٩	٢٥,٠٤	٢,١٤	٠,٥٤	٧١,٥٣	متوسطة	٦٨,٧٢	٠,٠٠ دالة	

قيمة (كأ<sup>٢</sup>) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) = ٩,٢١٠، وعند مستوى (٠,٠٥) = ٥,٩٩١ لدرجة حرية (٢).

من الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على: **معوقات الشراكة المرتبطة بمؤسسات القطاع الخاص** بنسبة مئوية وزنية (٧١,٥٣%)، وبمتوسط حسابي عام (٢,١٤ من ٣) وهو متوسط؛ حيث إنه يقع في الفئة (١,٦٧ إلى ٢,٣٣).

ترتيب معوقات الشراكة المرتبطة بالقطاع الخاص جاءت كالتالي:

١. احتلت العبارة (١) "ضعف الحوافز التي تقدمها الدولة للمؤسسات التي تقيم شراكة مع إدارة المدارس" المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بنسبة مئوية وزنية (٩٧,١٢%)، وبمتوسط حسابي (٢,٩١)، وانحراف معياري (٠,٢٨)، وهو متوسط حسابي مرتفع؛ كونه يقع بين (٢,٣٤ : ٣)، حيث أكد أفراد العينة أنهم لا يحصلون على أية مزايا نقدية أو عينية من الحكومة نظير مشاركتهم في هذا النظام (كإعفاء من الضرائب، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية، أو الإعفاء من رسوم دخول وخروج السيارات التي تقوم بنقل البضائع).
٢. ضعف الوعي المجتمعي لدى القطاع الخاص بجدوى نظام التعليم والتدريب المزدوج، وهذا يتفق مع دراسة (احمد غنيمي مهنوى، ٢٠١٤).
٣. نقص أماكن التدريب المناظرة لبعض تخصصات التعليم والتدريب المزدوج في نطاق المحافظة الموجودة بها وهذا يتفق مع دراسة (باسم سليمان صالح، ٢٠١٢).

**ثالثاً: آليات مقترحة لتفعيل الشراكة بين إدارة المدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص على ضوء احتياجات سوق العمل.**

### جدول (٧)

#### يوضح المقترحات وآليات التنفيذ

م	المقترح	آليات التنفيذ
١	تأهيل وتدريب الموارد البشرية العاملة بمدارس التعليم والتدريب المزدوج على تفعيل الشراكة.	- عقد دورات تدريبية تتناول الشراكة من حيث أهدافها وأهميتها ومزاياها ومعوقاتهما وسبل التفعيل.
٢	فتح قنوات الاتصال بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.	- تأسيس رابطة عمل قوية بين المدارس الثانوية الفنية والمجتمع المحيط بالمدرسة. - زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالعملية التعليمية.

م	المقترح	آليات التنفيذ
		- والتركيز على مهارات أكثر شمولاً توفر للطلاب فرصاً أفضل لتلبية الاحتياجات المتغيرة فى سوق العمل.
٣	توفير المناخ المناسب الذى يشجع إدارة المدارس على الشراكة مع القطاع الخاص.	-تحسين الاوضاع المادية والمعنوية للمعلمين.
٤	تطوير القواعد المنظمة التى تحقق استمرارية الشراكة بين التعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص.	● المتابعة المستمرة لعملية الشراكة واستحداث آليات جديدة تزيد من قوة الترابط.
٥	زيادة الموارد المالية المخصصة لمدارس التعليم والتدريب المزدوج.	● تقديم مصادر تمويل متنوعة وتشمل مصادر التمويل المساهمات الحكومية، والضرائب، وموارد التعليم، والمساهمات الخارجية والخاصة ويتحمل القطاع الخاص ثلثي نفقات التعليم الفنى، فى حين يبلغ الإنفاق الحكومى من موازنة الدولة وما تفرضه من ضرائب ما يقرب من ثلث حجم الإنفاق على التعليم الثانوى الفنى.
٦	اتباع الأسلوب العلمى فى التخطيط لمشروعات الشراكة بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.	- تحديد الاهداف (ترتيبها + امكانية تنفيذها +الوقت اللازم لها) - تحديد الاحتياجات+ الامكانيات المهمة (المعلومات). - التنبؤ بالمستقبل عن طريق ( الماضى + الحاضر). - لتقدير للأموال اللازمة - إقرار الخطة.
٧	تفعيل دور وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بالوزارة فى القيام بالمهام المنوطة بها.	- دراسة المشاريع المقدمة من الجهات الإدارية فى الوزارة والجهات التابعة لها لترحها بنظام المشاركة، وبحث جدوى تنفيذها بنظام المشاركة، وإعداد تقرير بتوصيتها يُرفع للوزير للنظر فيه. - الإعداد الجيد للبحث النافى للجهالة من الناحية

م	المقترح	آليات التنفيذ
		القانونية والفنية. - عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدعاية والإعلان اللازمة لمتابعة مشروعات الوحدة. - إنشاء سجل إلكتروني لكل مستندات مشروعات المشاركة. - متابعة إجراءات طرح وإبرام عقود المشاركة مع القطاع الخاص وتنفيذها.
٨	توعية مؤسسات الدولة المختلفة والقطاع الخاص بأهمية التعليم والتدريب المزدوج.	- تطوير القواعد المنظمة التي تحقق استمرارية الشراكة بين التعليم والتدريب المزدوج والقطاع الخاص.
٩	توفير قاعدة بيانات خاصة عن القطاع الخاص والمهن التي يمارسها ومواصفات الخريج المطلوب.	- التنسيق مع اقسام الموارد البشرية بالقطاع الخاص. - استخدام برامج حديثة للتنبؤ باحتياجات سوق العمل.
١٠	نشر ثقافة الشراكة بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.	- عمل ندوات توعوية بأهمية الشراكة. - الاعلان عن مزايا الشراكة في وسائل الاعلام المختلفة.
١١	التقييم والمتابعة المستمرة لمشروعات الشراكة بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.	- تشكيل لجنة لمتابعة وتقييم عملية الشراكة بحيث تعمل على حل جميع المشكلات التي تعوق عملية الشراكة.
١٢	صدور قرارات وزارية لتيسير علاقة الشراكة بين إدارة المدارس والقطاع الخاص.	تتضمن: - تلافى الاجراءات الروتينية. - تحفيز الاطراف المشاركة.
١٣	ضرورة تمثيل القطاع الخاص في مجلس إدارة المدرسة.	- إتاحة بعض المقاعد في مجلس الآباء والامناء والمعلمين للشركاء الفاعلين من القطاع الخاص.
١٤	التزام القطاع الخاص بمسئوليته الاجتماعية بدعم مدارس التعليم والتدريب المزدوج.	- أمداد الورش بأجهزة حديثة . - تدريب الطلاب داخل مؤسساته. - تقديم الدعم المادى.

م	المقترح	آليات التنفيذ
١٥	ربط أهداف التعليم فى مدارس التعليم والتدريب المزدوج بطموحات القطاع الخاص حتى يسهم فى تحقيقها.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد القوى العاملة لمشروعات التنمية لزيادة الإنتاج ورفع مستوى معيشة الأمة.</li> <li>- إعداد فئة الفنى فى مجالات الصناعة والتجارة والزراعة وتنمية الملكات لدى الدارسين.</li> <li>- الارتقاء بإعداد الطلاب عقليا وجسميا وخلقيا واجتماعيا.</li> <li>- تزويد السوق بفنيين على درجة مناسبة من الثقافة العامة والفنية .</li> </ul>
١٦	وضع قواعد ملزمة لإدارة المدارس بتطبيق الشراكة مع القطاع الخاص .	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قيام إدارة المدارس بالمشاركة فى وضع هذه القواعد.</li> <li>- تحفيز إدارة المدارس على تطبيق هذه القواعد</li> </ul>
١٧	قيام المشرفين بالمدارس بالإشراف على الطلاب ومتابعتهم بمواقع التدريب .	<ul style="list-style-type: none"> <li>-عمل زيارات مفاجئة ومستمرة لمواقع التدريب للوقوف على التزام الطلاب وجهة التدريب.</li> </ul>
١٨	التحديث فى الإعداد والتخطيط لبرامج وأنشطة تربوية لدعم العملية التعليمية بما يساعد فى إعداد الخريج ليخدم القطاع الخاص .	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التكامل بين البرامج والمناهج الدراسية. - خفض عدد المقررات الدراسية الإجبارية وزيادة عدد المقررات الاختيارية.</li> <li>- التركيز على المعرفة والمناهج المرتبطة بالعمل؛ وذلك من أجل الوفاء بمتطلبات الصناعة القائمة على العلم والتكنولوجيا.</li> </ul>
١٩	توفير المخصصات المالية اللازمة لتمويل عملية التدريب من قبل القطاع الخاص .	<ul style="list-style-type: none"> <li>-تحمل القطاع الخاص لنفقات التدريب.</li> <li>- تشجيع قطاعات المجتمع كافة فى توفير النفقات اللازمة للتعليم الفنى.</li> </ul>
٢٠	تطوير البنية التحتية لمدارس التعليم والتدريب المزدوج لتشجيع القطاع الخاص على الشراكة .	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير معامل وورش على مساحات ملائمة تطبيق قواعد السلامة والامن.</li> <li>- توافر الاجهزة والمعدات والادوات الخاصة بالتدريب.</li> </ul>

## المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

- امال المجالى(٢٠١٠): سبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم الفنى وسوق العمل، جامعة الطفيلة التقنية، الاردن نموذجًا، ملتقى مخرجات التعليم العالى وسوق العمل فى الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المنامة، البحرين، أكتوبر ٢٠١٠، ص ص ٥٦-٥٧.
- ابتسام حسنى أحمد (٢٠١٥): دور الإدارة المدرسية فى تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس التعليم الثانوى الفنى الصناعى للبنات/ بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة الفيوم.
- أحمد غنيمى مهناوى(٢٠١٤): دور التعليم الثانوى الفنى المزدوج فى إكساب طلابه ثقافة زيادة الأعمال لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر، دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، السعودية، ص ص ٣١٣-٣٦١.
- أزهار عبدالعال، نهلة كمال مظلوم (٢٠١٥): التعليم الثانوى الفنى، بحوث ودراسات، مصر، ع ٨٩، متاح على <http://search.mandumah.com/Record/703442>
- أيمن السيد محمد(٢٠١٨): التعليم المزدوج مدخل لتسويق مخرجات التعليم الثانوى الصناعى نظام الثلاث سنوات: دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- باسم سليمان صالح (٢٠١٢): دور التعليم المهنى المزدوج فى تجويد التعليم الثانوى الفنى بجمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط.
- بشير صالح الرشيدى (٢٠٠٢): مناهج البحث التربوى "رؤية تطبيقية مبسطة"، دار الكتاب الحديث، الكويت، ص ٥٩.
- جمال فرحات على (٢٠١٩): تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوى الصناعى والمؤسسات الإنتاجية فى مصر "تصور مقترح" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم.
- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم (٢٠١٥): القرار الوزارى رقم(٤٤٤) لسنة ٢٠١٥.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم(١٩٨٦): قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، والقوانين والقرارات المتعلقة به، ط٢، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، القاهرة، ص ١٠.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعى ٢٠١٩/٢٠٢٠م.

ريما ناير بلاساندرم (٢٠١٥): الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم في العالم العربي: تجارب وطرائق - الجزء الأول، ٠٤ يونيو/حزيران ٢٠١٥. متاح على: <http://arabdevelopmentportal.com/ar/blog>.

زينب السيد ذكى، ميرفت جاب الله، رضا رضوان (٢٠١٦): مقترح ورقة سياسات التعليم المزدوج كحل لمشكلة التعليم فى مصر، متاح على: <https://www.academia.edu/32763975>

سعيد طه، سعيد مرسى (٢٠٠٥): الشراكة التربوية بين الأسرة والمدرسة "مدخل جديد لتطوير التعليم الابتدائي" مجلة كلية التربية بالقازيق، العدد ٥١، سبتمبر ٢٠٠٥.

سميحة على مخلوف(٢٠١٠): التعليم الثانوى الفنى الصناعى وتحقيق متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم، مجلة عالم التربية، القاهرة، العدد ( ٣ ) ، مارس ٢٠١٠م، ص ص ١٣٤-١٩٨.

فاروق عبده فلية، أحمد عبدالفتاح الزكى (٢٠٠٤): "معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا " دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.

فاطمة العشرى، وآخرون (٢٠٠٩): ملامح سوق العمل فى مصر(الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ص ١٠.

فيليب هيوز(٢٠٠٥): لماذا يُعد الوصول إلى التدريب والتعليم الفنى والمهنى للمجتمع ضروريًا؟، ترجمة امال كيلانى، مجلة مستقبلات، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ع ١٣٥، ص ٣٣٤.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٠): اثر أزمة الغذاء العالمية والازمة الاقتصادية العالمية على الفقراء في مصر، ص٢/ ص١٥.  
 محمد عبده فاضل الربيعي: الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ٢٠٠٤م، ص٤٩.  
 محمد متولى دكرورى (٢٠١١): الشراكة مع القطاع الخاص، مج٤٨، ع٣، يناير ٢٠١١.  
 متاح على: <http://searc.mandumah.com/Record/162464>

### ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Atsumbe, B. N., Emmanuel, R., Owodunni, A. S., & Senchi Bargu, B. (2013). Implementation of Public Private Partnerships in Technical and Vocational Education in Nigeria. *International Journal of Vocational Education & Training*, 21(1).
- McQuaid, R. W. (2000). The theory of partnership: why have partnerships?. *Routledge Advances in Management and Business Studies*, 19, 9-35.
- Muhlenberg, E. (2011). Who benefits? A comparison of school-firm partnerships in Chicago and Berlin. University of Illinois at Chicago.
- Safarmamad, F. (2019). Factors That Influence Students' Decisions to Enroll in Initial Vocational Education and Training (IVET) Lyceums in Tajikistan.
- Stephens, M. C. N. (2015). *German dual curricula to improve school to employment transition: A case study* (Doctoral dissertation, University of Phoenix).